جامعة العلوم الإسلامية العالمية

المعهد العالمي للفكر الإسلامي

المؤتمر العلمي الدولي حول :

"الأزمة المالية والاقتصادية العالمية المعاصرة من منظور اقتصادي إسلامي"

عمان – الأردن

٢٥-٢٦ ذو الحجة١٤٣١هـ/ ١-٢ كانون أول/ ديسمبر٢٠١٠

ورقة بحثية بعنوان:

الاستراتيجيات الوقائية من الأزمات المالية والاقتصادية المعاصرة: ماليزيا أنموذجاً

أ. ماجد فوزي أبو غزالة*

* طالب دكتوراه في الشؤون الإدارية والمالية في جامعة ملايا/ ماليزيا، ومدير سابق لمكتب المعهد العالمي للفكر الإسلامي في الأردن، majedfawzi@yahoo.com.

الاستراتيجيات الوقائية من الأزمات المالية والاقتصادية المعاصرة، ماليزيا أنموذجاً

إعداد:

أ. ماجد فوزي أبو غزالة*

مقدمة البحث:

أن الأزمات الاقتصادية بما فيها أزمة السيولة – وكذلك حالات الرفاه واليسر، هي قَدَرُ الإنسان منذ هبوطه على الأرض، وأنه سنة من سنن الله تعالى، ولكن الله تعالى شاءت قدرته أن ترتبط الأسباب الظاهرة بالمسببات مع أن الأمر كله في حقيقته بيد الله تعالى لقوله جل من قال: (أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّ اللَّهَ يَبْسُطُ الرِّزْقَ لِمَن يَشَاء وَيَقْدِرُ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ)[1]، فقد جعل الله تعالى لسعادة الإنسان سبباً عاماً وهو إتباع المنهج السليم القائم على العدل والتعمير والاستخلاف، وقال تعالى: (وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الْقُرَى آمَنُواْ وَاتَّقَوْا لَفَتَحْنَا عَلَيْهِم بَرَكَاتٍ مِّنَ السَّمَاء وَالأَرْضِ وَلَكِن كَذَّبُواْ فَأَخَذْنَاهُم بِمَا كَانُواْ يَكْسِبُونَ)[2] وقال تعالى: (ظَهَرَ الْفَسَادُ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِي النَّاسِ لِيُذِيقَهُم بَعْضَ الَّذِي عَمِلُوا لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ)[3]

بعد مضي أكثر من عام على ظهور الأزمة المالية العالمية لعام ٢٠٠٨ وتحولها إلى أزمة اقتصادية عالمية في عام ٢٠٠٩، بدأت أثارها على كافة اقتصاديات دول العالم سواءً على مستوى الدول الكبرى المتقدمة أو الدول الفقيرة والنامية، فقدت أصدرت الكثير من وسائل الإعلام عدداً من الأخبار والمقالات والدراسات المتخصصة لرصد تبعات هذه الأزمة وتداعياتها على الاقتصاد العالمي، مما أثار الجدل والنقاش والحوار العالمي حول هذه التداعيات، وبالأخص ما يتعلق بإفلاس الشركات العالمية والبنوك العالمية وتقديمها لخدمات إقراض عالية القيمة والمخاطرة وطويلة المدى، طمعاً في تحقيق أرباح عالية على مدى زمني طويل.

أدى ذلك إلى تذبذب في أسعار النفط، وعدم مراعاة تخفيض الإنتاج، فضلاً عن خسائر البورصة العالمية، بسبب هبوط معدلات الطلب على المنتجات الصناعية، مما أدى إلى توقف بعض الشركات الكبرى عن الإنتاج بسبب تباطؤ معدلات النمو وتدهور أوضاع التمويل، وارتفاع نسبة البطالة بسبب تخفيض الإنتاج وتقليل التكاليف نتيجة انكماش الأعمال والأرباح.

ومن هنا جاء الحديث عن إدارة الدولة للأزمة، بوضع قوانين وسياسات وإجراءات سابقة تحقق الانضباط في الأعمال، إضافة إلى سهولة استخدام هذه القوانين في حالات طارئة تتعرض لها الحكومة على الصعيد المحلي أو الدولي، فقد تضامنت مجموعة من الدول في العالم على احتواء عدد من تداعيات الأزمة، والتخفيف من سلبياتها وصولاً إلى عمق المشكلة المالية والاقتصادية وبإشراف مجموعة اقتصادية عالمية تحت اسم (مجموعة العشرين "G20") والتي ضم

* طالب دكتوراه في الشؤون الإدارية والمالية في جامعة ملايا/ ماليزيا، ومدير سابق لمكتب المعهد العالمي للفكر الإسلامي في الأردن، majedfawzi@yahoo.com.

(١) سورة الروم: الآية ٣٧.

(٢) سورة الاعراف: الآية ٩٦.

(٣) سورة الروم: الآية ٣٧.

إليها عدد من الدول الناشئة أو ذات الاقتصاديات الفاعلة والمؤثرة، ولكن ماليزيا لم تشارك مع هذه الدول في إدارة الأزمة وإنما فضلت مواجهة الأحداث بعيداً عن القوانين العالمية وفرض عملة الدولار على النظام المالي الماليزي. وجاري حالياً وضع قواعد ومبادئ يتفق عليها دولياً لتحكم وتضبط العمل المصرفي، وتؤدي فيما بعد إلى ظهور نظام مالي عالمي يعمل في إطار مصلحة الاقتصاد العالمي برمته.

نحن الآن نشاهد ثمن الأخطاء الاقتصادية والإدارة المالية الحكومية والقوانين السياسية الفادحة التي ارتكبتها بعض الدول الكبرى في حق الدول التابعة لها، وأن هذه الدول حالياً تتخذ من السياسات ما يحقق مصالحها أولاً، من خلال تقديم دعم نقدي للمصانع والشركات والبنوك الكبرى لها، وتقديم التسهيلات والسياسات الحمائية لها للاستمرار في الإنتاج ودخول الأسواق العالمية كالسابق، ودعم المنتجات المحلية لها، منها[٤]:

الصين: تصدر تعميم للوكالات الحكومية لشراء المنتجات المحلية الصنع.

أمريكا: طبقت قانون مماثل للصين بعنوان "الالتزام بشراء المنتجات الأمريكية".

أوروبا: وضعت إجراءات تلزم البنوك التي تلقت دعماً حكومياً بتوجيه تمويلاتها للأنشطة الداخلية وليس للأسواق الخارجية.

أما ماليزيا "لم تحتاج إلى تدخل من قبل صندوق النقد الدولي، وقامت الحكومة الماليزية بعدد من الإصلاحات والبرامج الذاتية التي تضمنت دعم الاندماج بين المصارف ووكالات الوساطة بشكل خاص، وتعزيز الأنظمة المالية والرقابية، وتنويع الاقتصاد المالي وتطوير أسواق الصكوك والسندات، وتحرير حسابات رؤوس الأموال، ووضع خطط استثمار طويلة الأمد، وتخفيف بعض التشريعات"[٥]

فكرة البحث:

إن كثيراً من الأفكار والاستنتاجات التي يقدمها الباحث في هذه الدراسة هي وليدة إقامته في ماليزيا حديثاً ومعاصرته للأحداث المحلية والعالمية أثناء حدوث الأزمة المالية والاقتصادية التي لم تكن متوقعة، والسبب الرئيسي وراء هذه الأزمة هو القوة المالية للعولمة، ولا يمكن أن تنبثق فقط عن دراسة ورؤية نظرية فحسب، فالمتابع والمطالع للأحداث العالمية والأخبار الدولية يكتشف بجلاء كيف يربط بين مظاهر السياسة المعقدة، والأحداث الجارية، واستجابة ماليزيا الواعية لتطورات وضغوط العولمة، حيث اتبعت سياسات جريئة عندما كانت قد وقعت في الأزمة المالية والاقتصادية في الفترة من عام ١٩٩٧ وحتى عام ١٩٩٩، لصد المضاربة في البورصة ولإنعاش الاقتصاد بعد أن كان على حافة الانهيار، فكانت ماليزيا الدولة الوحيدة التي واجهت الأزمة الاقتصادية في ذلك الوقت ورفضت سياسات صندوق النقد الدولي، وابتكرت سياستها الخاصة التي اشتملت على سعر الصرف الثابت وعدم تعويم النقد،

---

(٤) الخولي، حسني. بحث مقدم لمؤتمر انعكاسات الأزمة المالية العالمية وأثر الأنظمة التجارية في احتوائها، نظمته الهيئة الإسلامية العالمية للاقتصاد والتمويل، الرياض، ٢٠٠٩، ص٩.

(٥) سنج، رأجيت. ورقة عمل مقدمة لهيئة الأوراق المالية بماليزيا، تحت عنوان "التأثيرات والدروس من الأزمة المالية والحلول المقترحة من واقع السوق الماليزي: دراسة حالة" ملتقى الأزمة المالية بدبي، نظمته هيئة الأوراق المالية بتاريخ ٢٠٠٩/٢٦/١.

وغيرها من الإجراءات، ولعل عدم لجوء ماليزيا إلى صندوق النقد الدولي في مثل هذه الحالات جنب البلاد الاضطرار إلى اللجوء إلى سياسة الباب المفتوح للقوى المالية الأجنبية لشراء الأصول الوطنية.

تتمركز فكرة البحث في إدارة الحكومة الماليزية للوقاية من الأزمات المالية العالمية، بوضع خطة استراتيجية اتبعها النظام المالي الماليزي لمواجهة الأزمة الاقتصادية الأخيرة في عام ٢٠٠٩، تجاوزت ماليزيا هذه الأزمة بخسائر قليلة وفق ما أعلنته الكثير من المؤسسات المالية والتجارية داخل ماليزيا. فقد منح رئيس الوزراء وسام التميز لوزير المالية ومدير عام البنك المركزي (نيجارا) على تحقيقهما لنسبة أرباح جيدة خلال العام الماضي في معدل الناتج القومي العام للدولة؛ مما يؤكد أن نسبة الخسائر المادية في ماليزيا تكاد تكون محصورة في مؤسسات معدودة وبنسب منخفضة، وهذا يعود إلى طبيعة التعاملات المالية داخل ماليزيا وفق سياسات البنك المركزي الماليزي.

هدف البحث:

يهدف البحث إلى الكشف عن طبيعة الأنظمة المالية والاقتصادية للدولة الماليزية، وآليات وإجراءات المؤسسات المالية المحلية والدولية التابعة للحكومة الماليزية ومدى مشاركتها في التجارة العالمية، بحيث تتحكم السياسة الماليزية في التعامل مع العملات الأجنبية، ويعتمد تداول هذه العملات داخل ماليزيا على قوة الشراء المحلية، فالحكومة تدعم العملة المحلية من خلال تعاملاتها المالية في البنوك والمؤسسات الحكومية؛ وذلك عن طريق الدفع فقط بالعملة المحلية، حتى في نظام الحوالات المالية المحلية والخارجية.

ويكشف البحث عن حركة النقود في ماليزيا مع الإشارة إلى ما قامت به الحكومة الماليزية من خطط استراتيجية لدعم القيمة النقدية المحلية، كإنشاء بورصة إسلامية لتداول الأوراق المالية وتشفيرها من خلال شبكة المعلومات الدولية "انترنت"، وبورصة دولية أخرى خارج ماليزيا مفتوحة للتعامل الحر وغير المقيد من جانب المستثمرين الدوليين والمسلمين، مما يوفر فرصاً استثمارية للمضاربين والشركات من مختلف أنحاء العالم عن طريق استخدام شبكة الإنترنت. ويجب التأكيد على الدور الكبير الذي لعبته الحكومة الماليزية في مجال مواجهة العولمة واثر ذلك على الحياة السياسية والاقتصادية لها، والفلسفة التي تراها الإدارة السياسية والاقتصادية للنظام الماليزي ناجحة وفعالة في هذا المجال، وطرحها المستمر للواقع المحلي للبلاد، ووضع رؤية عملية لتجاوز مأزق العولمة التي يتصور البعض أنها قوة عالمية عارمة لا يمكن اجتناب آثارها. فقد وجهة ماليزيا خطاباً عالمياً ظل ينبه العالم منذ سنوات إلى خطورة عدم المساواة، والعولمة للفكر الغربي قبل أن تصبح واقعاً للعصر غير قابل للنقد، ومن ثم أصبح الواقع البارز عن حقيقة العولمة وسبل تجاوز تحدياتها لأمم وشعوب ودول العالم الثالث.

مشكلة ماليزيا في الأزمة الاقتصادية لعام ١٩٩٧/١٩٩٨:

كانت العولمة تمثل تحدياً جديداً وهائلاً وخطيراً لاقتصاديات الدول النامية ومنها دول شرق آسيا، فقد كانت اتجاهات الاقتصاد العالمي والذي تدعمه الدول الصناعية الكبرى والكيانات الاقتصادية الإقليمية والمؤسسات المالية الدولية، مثل البنك الدولي وصندق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية، ترتكز في السنوات الماضية على ممارسة

الضغوط على الدول النامية لتسهيل الدخول إلى أسواقها عن طريق إلغاء أنظمة الحماية الجمركية وفتح مجال أمام السلع والخدمات لدخول هذه الأسواق.

ففي ظل عدم تكافؤ اقتصاديات الدول المتقدمة واقتصاديات الدول النامية، يصعب على تحول الأسواق المستهلكة للسلع والخدمات إلى دول مصنعة مثل الدول الصناعية الكبرى، فإذا لم تتخذ الدول النامية الخطوات الجادة والمدروسة وضمن توقيت مناسب لتقوية موقفها التنافسي والتعامل مع السوق المفتوحة بكل مخاطرها، فقد قررت الحكومة الماليزية في عام ١٩٩١ حسب خطة اقتصادية مدتها عشرون عاماً من ١٩٩١ إلى ٢٠١١م لتنمية الاقتصاد المحلي وزيادة الدخل الإجمالي في ماليزيا، من خلال تحديد استراتيجيات تطوير وتقديم منتجات وخدمات متنوعة ومتميزة، والتواصل مع الشركات العالمية وفق أفاق التعاون التجاري والتكنولوجي والصناعي.

الميزة التي تثير الاهتمام في الاقتصاد الماليزي هو الاعتماد الشديد على التجارة الدولية، رغم عدم الاستقرار في أسعار السلع الأساسية في الاقتصاد العالمي إلا أن ماليزيا منذ السنوات الأولى لها في خطة التنمية الشاملة لجميع القطاعات التجارية والاستفادة من المناطق الريفية والقطاع الحضري وجميع المصادر الطبيعية والكفاءات البشرية المختلفة، فماليزيا تحتوي على فئات سكانية مختلفة من غير الملايو من الصينين والهنود، مما ساهم في تنفيذ خطة التنمية للموارد البشرية المحلية.

ومن هذا المنطلق، تم إطلاق خطة التنمية الاقتصادية في ماليزيا حسب النظام الخماسي للخطط التنموية ابتداً من ١٩٦٦-١٩٧٠ فقد ركزت على الصناعة بدل الاستيراد، ووضعت حوافز ضريبية للصناعة بالإضافة إلى حماية جمركية للصناعات الصغير والمشاريع المهنية، وإنشاء مواقع صناعية لتطوير البنية التحتية للدولة بشكل متكامل مثل (الكهرباء والاتصالات والمياه والطرق وغيرها) لتسهيل إنشاء الصناعات المطلوبة، أما في الخطة التأسيسية الثانية للفترة ما بين ١٩٧١_١٩٩٠) ركزت الخطة على التبادل التجاري من خلال استقطاب بعض الواردات للتحقيق الصناعة الموجهة للتصدير، وزيادة مهارة المشاركة في حقوق الملكية للمشاريع التنموية من خلال تطوير وتعزيز الموارد البشرية وزيادة مهارة الحكومة في إدارة هذه المشاريع.

وباقي الخطط للسنوات اللاحقة (الخطط الخمسية) كانت تركز على سياسة اقتصادية جديدة (New (NEP Economic Policy من خلال التنوع الاقتصادي والنمو السريع له، وخلق فرص العمل، والنظر إلى الازدهار العالمي، وزيادة المنتجات المصدرة، والتوسع في الصناعات، والحد من الفقر وتعزيز التنمية المتوازنة للبلد، وتشجيع التكنولوجيا الصناعية، وتشجيع الصناعات الصغيرة والمتوسطة، ورفع مهارات التطوير والتنمية في التبادلات التجارية.

تحليل المختصين للأزمة المالية العالمية لعام ٢٠٠٨/٢٠٠٩

كشف العديد من المختصين والمحللين الاقتصاديين خلال الأزمات المالية والاقتصادية التي عانت منها البلاد الناشئة العديد من الأفكار التي كانت وليدة تجربة رسخت في فلسفة فتح الأسواق بشكل مباشر يخدم فقط الدول الغنية بل وبالعكس يعرض الدول الفقيرة للمخاطر والخسارة الكبيرة، حيث إن تطور الأسواق العالمية يساهم بشكل أو بآخر في توسيع الهوة الموجودة أصلاً بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة.

وتعود الأزمة المالية العالمية لمجموعة من الأسباب منها[٦]:

- الإفراط في إصدار الأوراق المالية المضمونة برهونات عقارية (تحديداً رديئة الجودة)
- ارتفاع أسعار الفائدة على الدولار الأمريكي خلال الفترة التي سبقت عام ٢٠٠٧م نتيجة لارتفاع المعروض النقدي مما جعل الاستثمار في هذه الأوراق المالية يبدو جذاباً
- الإفراط في إصدار و تداول المشتقات المالية حتى بلغت قيمتها السوقية ما يزيد عن ١٢٠ تريليون دولار (نحو عشرة أضعاف الناتج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة الأمريكية)
- عدم وجود أي قوانين تنظيمية و رقابية على الأوراق المالية و المشتقات من قبل الجهات الرسمية (البنك الفيدرالي أو هيئة الأوراق المالية)

أسباب الأزمة المالية (السيولة)[٧]

أدت الأزمة المالية العالمية إلى الضغوط الائتمانية حجم السيولة المتوافرة للإقراض والتمويل ، حيث كانت القروض العقارية الأمريكية ضخمة بأسعار فائدة كبيرة تحولت الى سندات وأنواع أخرى من الأوراق المالية التي انتشرت في العالم إضافة إلى المشتقات، وحينما وقعت الأزمة والعجز عن السداد انهارت الكثير من المؤسسات المالية الكبرى، وبالتالي حدثت مع الأزمة المالية العالمية أزمة السيولة العالمية .أيضا، وإن كانت الدول أو المؤسسات متفاوتة فى درجات هاتين الأزمتين العالميتين .

ولذلك نستطيع القول بأن أسباب أزمة السيولة الحالية تشترك فيها الأزمة المالية العالمية فيما يأتي: إصدار السندات، والتوريق للديون وجدولتها، حيث أدى ذلك الى تضخيم الديون دون الأصول الحقيقية، وقد حدث ذلك مع فقاعة الرهون العقارية فى أمريكا التى تضخمت ديونها من خلال التوريق، والسندات وزادت اضعافاً مضاعفة حتى بلغت الى ١٩ تريليون، ولذلك حينما تمت المطالبات بها لم تستطع البنوك الكبرى مثل: ليمان براذرز، وفني ماى، وفريدي ماك، وثاى تيه جي أن تقف أمام السيل الجارف فانهارت بشكل سريع، وقضت على السيولة تماماً. فعدم وجود الاقتصاد العينى فى مقابل الديون والقروض ، أو بعبارة أخرى الاعتماد على الجدوى الاقتصادية للمشروع ووجود المعقود عليه.

يمكننا أن نلخص أسباب الأزمة الحالية للسيولة فى عدم وجود الاقتصاد العيني- أي اقتصاد السلع والمنافع والخدمات والحقوق - مع ارتكاب المحرمات من الربا والغرر والميسر، ونحو ذلك. وبالإضافة إلى هذه الأسباب العامة فان لأزمة السيولة بشكل عام أسباباً أخرى يمكن تلخيصها في أن تعسر المدينين (الدولة والمؤسسات المالية) في سداد التزاماتهم أمام الآخرين، حيث يترتب على ذلك النقص، أو التعسر لدى الجهات الدائنة، فالاقتصاد فى حقيقته حلقات متواصلة، فإذا انقطعت إحدى الحلقات، أو ضعفت ترتب على الباقي نفس الانقطاع أو الضعف في الحلقات الأخرى، فالدورة الاقتصادية القوية والسريعة، يترتب عليها اقتصاد قوي.

---

(٦) العمران، محمد. بحث بعنوان: "إنعكاس الأزمة المالية على الأداء الاقتصادي" ، مقدم لجمعية الاقتصاد السعودي، ٢٠٠٩.

(٧) داغي، علي، دراسة بعنوان: "إدارة السيولة في المؤسسات المالية الإسلامية: دراسة فقهية اقتصادية"، ص١٥-١٧ .

وهكذا الأمر لو كانت الدورة الاقتصادية ضعيفة فتكون النتيجة : اقتصاداً ضعيفاً، بل إن النتائج تتبع أضعف المقدمات. وهذا التعسر قد يكون له أسباب إرادية تعود إلى إرادة الإنسان – من حيث الظاهر، مثل: الإفراط، والتفريط، والإهمال ، وعدم وجود إرادة متخصصة مخلصة تراعي تقنيات العصر ومتطلبات الائتمان، وإدارة المخاطر يجب تضع تقوى الله تعالى في أموال الناس من حيث الحماية والابتعاد عن المحرمات، واتقاء الشبهات[٨].

وهناك أسباب تعود إلى ظروف قاهرة، أو طارئة مثل الكوارث والحروب ، والأزمات العالمية التي تعود معظمها إلى فعل الإنسان وكسبه ، قال الله تعالى :(ظَهَرَ الْفَسَادُ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيدِي النَّاسِ) أو عدم وجود سياسات اقتصادية وإدارية، وضريبية، ونقدية، ومصرفية البتة ، أو وجودها بشكل خاطئ، وقاصر ، وبعبارة موجزة سوء الإدارة والتخطيط المالي أو عدم رعاية فقه الأولويات والموازنات المطلوبة للإقراض والتمويل والائتمان، والتحصيل، والإنفاق والموارد أو عدم وجود سياسة استراتيجية واضحة المعالم والخطوات العملية للدولة او المؤسسة أو الإسراف ، والاستهلاك الترفيهي والمظهري أو الإقراض بالفائدة ولا سيما بالفائدة الكبيرة التي هي عبء على الإنتاج والمستهلك ، بدل

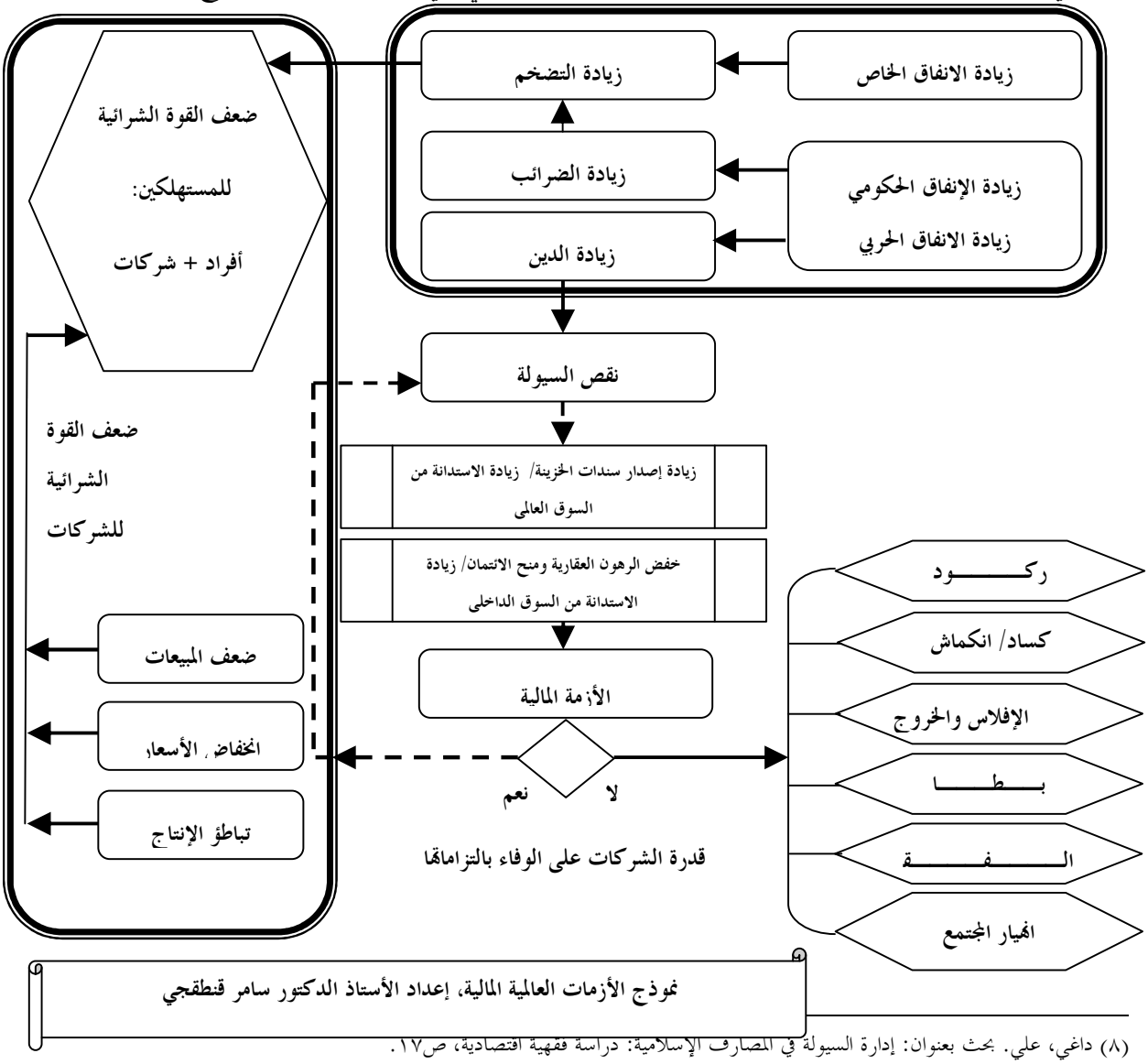

(٨) داغي، علي. بحث بعنوان: إدارة السيولة في المصارف الإسلامية: دراسة فقهية اقتصادية، ص١٧.

المشاركات في الغرم والغنم، بالإضافة إلى التوسع في الإقراض ولو كان بدون فائدة، أو في زيادة أعباء الديون ولو كانت عن طريق تمويل مشروع أو التضخم للعملة مما يقود إلى ارتفاع الأسعار فوق العادة مما يقلل من الطلب عليها أو قيام المؤسسات المالية بإقراض طويل الأجل، أو استثمار طويل الأجل ، ولكنها تعتمد على قروض قصيرة الأجل ، أو تمويلات قصيرة الأجل أو هروب الأموال النقدية إلى الخارج لأي سبب كان ، ولاسيما من المقترضين، أو المتمولين الذين قد يهربون معها أيضا إلى الخارج أو انتشار الفساد المالي والإداري و السياسي بسبب ضعف الوازع الديني والأخلاقي بين رجال الأعمال و المقترضين أو المتمولين أو سياسات الإغراق والاحتكار من قبل الدول والشركات الأجنبية. (كما يوضح نموذج الدكتور سامر قنطقجي لحركة السيولة العالمية، وأين تكمن مواطن الأزمة المالية العالمية)

الإستراتيجية الوقائية التي واجهة ماليزيا بها الأزمة المالية العالمية لعام ٢٠٠٨/٢٠٠٩

هذا هو التساؤل الرئيسي للبحث، فمنذ حصول ماليزيا على الاستقلال في عام ١٩٧٥م من بريطانيا والحكومة المنتخبة في ماليزيا تتبع نموذجاً لها في النظام البرلماني وهو النظام الغربي في الحكم، ولقد دربت الحكومة الماليزية مجموعة كبيرة من قياداتها على إدارة النظام السياسي والإداري (التنفيذي والقضائي) والمالي للدولة لتفادي وجود ضعف بينها وبين الدول المتقدمة، وذلك وفر أساساً جيداً لتطوير جميع الجوانب التنفيذية والتنموية للبلاد مما ساهم في وضع الهياكل الإداري والسلطوية واستغلال الثروات المحلية وتنميتها وتدريب فئات المجتمع على التعامل مع المجتمعات الخارجية من خلال البعثات والعلاقات والتبادل التجاري والثقافي والصناعي والاقتصادي.

فمنذ مطلع السبعينات خططت ماليزيا لدخول في مجال التنمية ووضعت أهداف استراتيجية بعيدة المدى لتشكل الرؤية التي تحملها هذه الحكومة، من خلال خطوات تنفيذية وتفكير جماعي لرفع مستوى القادة في البلد، والاستفادة من العلماء والمفكرين في هذه الخطة، كما نص عليه الدستور الماليزيا، فتظهر هذه الجوانب في ثلاثة مواقع:

الخطة الاستراتيجية الأولى: السياسة الاقتصادية الجديدة The New Economic Policy (NEP) في الفترة ما بين ١٩٧١-١٩٩٠

الخطة الاستراتيجية الثانية: سياسة التنمية الوطنية The National Development Policy (NDP) في الفترة مابين ١٩٩١-٢٠٠٠م

الخطة الاستراتيجية الثالثة: سياسة الرؤية الوطنية The National Vision Policy (NVP) في الفترة ما بين ٢٠٠١-٢٠١٠م

واستندت كل من هذه الأطر السياسية على الفهم العميق لاحتياجات وتحديات العصر، فضلاً عن الاستجابات المطلوبة للأمة، وفي نفس القدر من الأهمية، فقد ركزت ماليزيا على التطلعات الجماعية للبلد والمجتمع ضمن خطط إعلامية، وضعت المجتمع المحلي والدولي يتفاعل مع الإدارة الحكومية لماليزيا، مما ساعد النظام الماليزي على وضع تطلعات جديدة ورؤية عالمية لعام ٢٠٢٠م بوجود دولة متقدمة في جنوب شرق آسيا بحلول عام ٢٠٢٠م، وهذا قد صدر في خطة ماليزيا التاسعة لعام ٢٠٠٦-٢٠٢٠م

وبناءً على وجود خطط منظمة لدى الحكومة الماليزية نحو مجتمع ذو رفاهية وناتج محلي إجمالي حقيقي، يحقق للدولة أهدافها عبر مراحل متواصلة من التنمية والتطوير ومتابعة التقدم العالمي في جميع الجوانب، فقد بدأت ماليزيا بالاهتمام بالبنية التحتية (الطرق والسكك الحديدية والمطارات والموانئ والخدمات العامة البيئية والتقنية والصحية وأنظمة الاتصالات) وصولاً إلى تنمية صناعية وتجارية في جميع النشاطات الاقتصادية المختلفة، وذلك منذ ٣٠-٤٠ سنة من التحول والتغير والتطور في جميع الجوانب الصناعية والزراعية والتقنية والعلمية، حتى أصبحت ماليزيا متقدمة في الأرقام العالمية في بعض الجوانب الصناعية.

فقد صرح أحد المسؤولين وهو باحث ومحلل اقتصادي ماليزي راجين ديفايسون (Rajen Devadason) بقوله في مقالة كتبها تحت باب التحليل المالي في مجلة الأعمال الماليزية، قائلاً باسم الحكومة الماليزية "لا للركود العالمي"[٩] وقد أبرز المسؤول فخره بالسياسة المالية لماليزيا من خلال فصل العملة الماليزية (الرينغت) عن الدولار الأمريكي، لكي لا يرتبط تأثير الدولار عالمياً بالرينغت الماليزي خلال فترات التغير في صندوق النقد الدولي، وكذلك التنوع الذي شكلته ماليزيا في منتجاتها وصادراتها، مما أعطى ماليزيا ميزة استمرارية الطلب على الصناعة الماليزية مع انخفاض الطلب عالمياً بسبب مشكلة السيولة العالمية، فعلى سبيل المقارنة بين ماليزيا وسنغافورة، فقد أشار الباحث إلى مستوى الدخل للفرد في سنغافورة بالمقارنة مع ماليزيا، فهي أربعة أضعاف الدخل المحلي للفرد، ومع ذلك فإن مستوى الناتج والدخل المحلي انخفض بمعدل أقل من باقي الدول المجاورة.

ففي ضوء الظروف العالمية المتغيرة للفترة الزمنية ٢٠٠٧-٢٠١٠ وبالأخص في ظل الأزمة المالية، صرح رئيس الوزراء الماليزي نجيب تون رزاق في أغسطس٢٠٠٩ قائلاً: "أن هناك حاجة إلى إعادة تعريف وإعادة ضبط الرؤية للخطة التنموية لماليزيا من حيث الكيف والوقت اللازم لتحقيق الجدول الزمني لهذه الخطة، وأنه من الضروري إجراء إصلاحات اقتصادية جرئية سوف يكلف بها المجلس الاستشاري الاقتصادي الوطني (NEAC) لاستعراض الرؤية السابقة وفق الخطة الإستراتيجية السابقة لماليزيا وتقييمها في ظل المتغيرات التي نجمت في السنوات الأخيرة، ونشر هذه في تقارير نهاية عام ٢٠٠٩ مع خطة التغيير لمدة ستة شهور من أجل ماليزيا ووضعها كدولة متقدمة في نهاية عام ٢٠٢٠، بناءً على معدل نمو سنوي قدره ٨%"، فقد أشار المختصون في اللجنة المكلفة من رئيس الوزراء بأن الرؤية السابقة لماليزيا سوف تتأخر لعشر سنوات أخرى، لتصبح ماليزيا دولة متقدمة بحلول ٢٠٣٠م، لأن متوسط معدل النمو الناتج المحلي الإجمالي في ماليزيا ٧,٢% وهو يتباطأ إلى نسبة ٥,٤% سنوياً خلال السنوات الخمس القادمة[١٠].

بالعودة إلى الأزمة العالمية الحالية لم يكن أحد يتوقع هذا الذي حدث حتى أن وزير المالية الماليزي الثاني نور محمد يعقوب صرح في عام ٢٠٠٧ بعدم توقعه حدوث أزمة عالمية قريبة، لكن الأزمة وقعت في ٢٠٠٨ فكانت شرارتها الأولى في الولايات المتحدة، ثم عمت كل اقتصاديات العالم في ٢٠٠٩ ثم تركزت في منطقة اليورو في ٢٠١٠. أما ماليزيا فبرغم تسريحها لثمانين ألف عامل عام ٢٠٠٩ فلم تعد تحتمل شطحات العولمة حتى أمر رئيس الوزراء الحالي محمد نجيب عبد الرزاق بتشكيل المجلس الاستشاري للاقتصاد الوطني الذي وكل إليه مهمة دراسة الاقتصاد الماليزي

(٩) .Devadason, Rajen. Malaysian Business, Financial Planning, January,2009, p54-55.
(١٠) . "Vision 2020, 1991-2020". Economic Planning Unit. 2008

برمته. قام المجلس بمناقشة الموضوع بشكل مكثف مع القادة الاقتصاديين والأكاديميين واصحاب المصالح ومسؤولي الحكومة وذلك لتهيأة البلد لتبدأ رحلته إلى مصاف الدول المتقدمة.

أما الأزمة المالية العالمية الأخيرة ٢٠٠٨/٢٠٠٩ فحال ماليزيا مثلها مثل باقي الدول في العالم تأثرت من ناحية التصدير والخدمات، فهي بلد منتج ومصدر وتستقطب العديد من السياح والطلاب والتجار وغيرهم من جميع أنحاء العالم، فماليزيا تعتمد على ٨٠% من الدخل القومي الإجمالي على الإنتاج والتصدير والخدمات ولكن السبب الرئيسي للأزمة يعود بسبب أزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية من منتصف عام ٢٠٠٧، أدى ذلك الرهن إلى انهيار مؤسسات مالية ضخمة مرتبطة بالاقتصاد الرئيسي العالمي من خلال علاقة الولايات المتحدة الأمريكية بمنطقة اليورو (أوروبا) واليابان وكوريا وجنوب شرق آسيا وما إلى ذلك من سيناريوهات يمكن أن تقال في أسوأ ركود اقتصادي منذ الكساد العظيم في عام ١٩٣٠، على الرغم من أن الدول المتقدمة قد أعلنت كبير حزم التحفيز الاقتصادي لأكثر من ثلاثة تريليون دولار بما في ذلك مبالغ كبيرة لإنقاذ المؤسسات المالية والشركات الكبيرة، فإن هذه الأعمال لا تزال تحت خطة استعادة ثقة المستهلك والمستثمر.

في عام ٢٠٠٩ يبدو أن السيناريو الاقتصادي العالمي كان أكثر تشاؤماً للولايات المتحدة الأمريكية، فأكبر اقتصاد في العالم ودول تجارية مثل المملكة المتحدة البريطانية واليابان وكوريا الجنوبية وتايوان وسنغافورة خضعت لهذا الانكماش بنمو ضئيل من ١،٦% إلى ٤%، والمثير للدهشة أن النمو لدى بعض الدول مثل الهند كان بمعدل ٥،١% إلى ٦،٧% على التوالي، على الرغم من النمو بشكل ملحوظ مما كان عليه في السنوات السابقة لمثل هذه الدول، وبناءً على تطور صندق النقد الدولي تنازليا، فقد توقعت معدلات النمو الاقتصادي العالمي من ٠،٥% إلى ٢,٢% لعام ٢٠٠٩.

يجب أن نفهم كيف عالجة ماليزيا الأضرار التي نجمة عن الأزمة المالية العالمية، فقد تطلب هذا الأمر وجود نظرة شاملة للهيكل الاقتصادي مع عملية تنموية للاقتصاد المحلي برفع مستوى الإنتاج في قطاعات مختلفة منها الزراعي مثل (زيت النخيل ومشتقاته) والصناعة بجميع أنواعها مثل (الأخشاب، والمطاط، والالكترونيات، وغيرها) والصناعات الثقيلة والخفيفة معاً، ومجال الموارد الطبيعية مثل (النفط ومشتقاته، والغاز، وغيرها) ومجال التعليم في كافة المستويات والمراحل التعليمية وبالأخص الدراسات العليا، وفي مجال العقارات التجارية والإسكانية والصناعية وغيرها، واستقطاب المساهمين الرئيسين من أنحاء العالم بوضع تسهيلات لهم تساهم في رفع الناتج المحلي الإجمالي، وقد وضعت ماليزيا هدفاً لاستقطاب العمالة الانتاجية من البلاد المجاورة للمساهمة مع المستثمرين في تحقيق معدلات إنتاجية ارتفعت خلال العامين السابقين من ٤٥,٧% إلى ٦١,٣%، مما أدى إلى رفت الناتج المحلي الإجمالي من ٩,٦% إلى ١١,١% للعاملة الخارجية.

صرح رئيس الوزراء الماليزي محمد نجيب عبد الرزاق في مقالة اقتصادية ذكر فيها: أن التطورات السلبية التي أثرت على اقتصاد ماليزيا في الرابع من عام ٢٠٠٨، مما تدهور لدينا الصادرات والإنتاج الصناعي والاستثمار، وقد تم أيضاً فقد ثقة المستهلكين لجميع المنتجات سلباً" وبالتالي فإن النمو (الناتج المحلي الإجمالي) وبشكل ملحوظ كان قد هبط

بعد التسعة الأشهر الأولى من عام ٢٠٠٨ فقد قلت الصادرات بنسبة ١٣% وانخفضت التعاقدات الصناعية التحويلية بمعدل تقريبي ٩%.

فقد كانت الصادرات من السلع الأساسية مثل النفط الخام والغاز وكذلك زيت النخيل قد انخفضت بما يقارب ٢٧% مع انخفاض في الأسعار، والاستثمارات الاجنبية المباشرة Foreign Direct Investment (FDI) مما قلل التدفق النقدي في منتصف عام ٢٠٠٨ من ٥١ بليون إلى ٢٦ بليون في نهاية العام، وهذا ما بسبب انهيار أسواق الأسهم العالمية وأثر على المستثمرين في البورصة وهم في ماليزيا كثيرون.

من هنا جاء قرار الحكومة الماليزية في مواجهة هذه الأزمة وتعزيز نموها الاقتصادي والاهتمام برفاهية المواطن المحلي. فقد وفرت الحكومة الماليزية العوامل الأساسية في إعادة البنية الاقتصادية بشكل جيد، ووضعت كفاءة الإدارة في التخطيط لمدى بعيد للسعي خلف نمو اقتصادي بكفاءة وإزدهار، والاهتمام بمعظم القيادين السياسيين والإداريين والخبرات العلمية الجيدة، وهذه من فوائد البعثات المتنوعة لتعليم وتدريب الكوادر الحكومية في أفضل الجامعات العالمية والمعاهد التدريبية المتخصصة في دول الخارج لتحقيق هدف السياسة الماليزية في مواجهة التغيرات العالمية في مختلف المجالات والتخصصات الإدارة السلطوية والإدارة التنفيذية للبلاد.

قبل الأزمة المالية العالمية كانت ماليزيا تمتلك مهمة واضحة وطنية لتحقيق أعلى مستوى من حيث الأداء وأقصى قدر من التأثير الدولي من خلال البعثات الخارجية لتحقيق برامج عمل تنموية، وهي على النحو التالي:

أولاً: بناء قيمة عالمية للسلة الاقتصادية في ماليزيا، بحيث تتوقع ماليزيا نمواً بمعدل ٦% من عام ٢٠١٠ إلى ٦,٥% لعام ٢٠٢٠م.

ثانياً: بناء عقول من الدرجة الأولى، بحيث ترفع القدرة على المعرفة والابتكار وترعى الحكومة نوعية رأس المال البشري بما يحقق للبلد نجاح في المستقبل وزيادة في الاقتصاد القائم على المعرفة.

ثالثاً: معالجة عدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية بشكل بناء ومثمر، بحيث تتوفر فرص لكافة المجتمع للنهوض وبناء القدرات لجميع الطبقات في المجتمع سواءً الحضرية أو الريفية للمشاركة في جميع الأنشطة الاقتصادية.

رابعاً: تحسين مستوى المعيشة وتحقيق الرفاهية، أي المحافظة على نمط معيشي متميز لجميع المواطنين من خلال تحسين إدارة الموارد البشرية للحفاظ على السلام والأمن والاستقرار النفسي.

خامساً: تعزيز القدرات المؤسسية للجهات الحكومية، والهدف هو تحسين الإدارة التنفيذية الحكومية، بحيث تصبح أكثر كفاءة في كل جوانب نظام الخدمات.

فالإجراءات التي تتخذها الحكومة من أجل التخفيف من أثر الأزمة الاقتصادية العالمية هي:

١) بلغت ميزانية عام ٢٠٠٩ مبلغ وقدره ٢٠٦ بليون رينغت ماليزي، وحققت زيادة في الحزمة الاقتصادية مقدارها ٧ مليار رينغت ماليزي من خلال تنفيذ مشاريع وبرامج مختلفة للوزارات الحكومية وللشركات الخاصة والوكالات الخارجية وهذا بلا شك ولد أنشطة اقتصادية وخلق فرص عمل للشعب بصور أكبر وبمستوى أفضل.

٢) مواجهة التأثير السلبي الاقتصادي على الحكومة الماليزية بإطلاق حزمة اقتصادية ثانية محلية تقدر بمبلغ ٦٠ مليار رينغت ماليزي.

فالسياسات والاستراتيجيات للمرحلة الأولى من الرؤية لعام ٢٠٢٠ في الخطة الثانية للمخطط التفصيلي للفترة ما بين ١٩٩١-٢٠٠٠ تضمنت العديد من التغييرات في السياسات التي تمكن الإدارة الحكومية لماليزيا من إعطاء جهود تنموية أكثر بطريقة متوازنة مع الحفاظ على السياسة الأساسية للخطة الاقتصادية الجديدة والتركيز على مكافحة الفقر من خلال خلق توازن في الخطة التنموية لجميع مناطق ماليزيا بمشاركة الماليزيين جميعاً في الاقتصاد الحديث والتجارة العالمية، للحد كذلك من البطالة ورفع نسبة رؤوس الأموال المشغلة كأصول منتجة في جميع القطاعات المحلية والدولية، وفتح مجال الاستثمار الخارجي بالتعاون مع الشركات المحلية لتحقيق نسبة عالية من التمويل الخارجي لهذه المشاريع، ووضع هيكلية لتنمية الموارد البشرية والمحافظة على القيم المعنوية والأخلاقية في تحقيق أهداف النمو الحضاري للمجتمع.

ركزت الحكومة الماليزية على اقتراح ثماني خطط استراتيجية تمثل محور فلسفة النموذج الاقتصادي الجديد وهي[١١]:

- إعادة تنشيط القطاع الخاص لدفع عجلة النمو لتصل إلى نحو خمس الناتج المحلي الاجمالي بحلول عام ٢٠٢٠.
- تطوير جودة القوى العاملة المحلية بالتدريب والتأهيل المهنيين لسد حاجات الصناعة المتنامية، والتقليل من الاعتماد على العمالة الأجنبية من خلال مضاعفة رسوم استقدامها باستثناء بعض القطاعات مثل البناء والتشييد.
- خلق اقتصاد محلي قادر على المنافسة.
- تعزيز القطاع العام.
- الشفافية مع وجود إجراءات صارمة صديقة للسوق.
- إيجاد قاعدة اقتصادية مبنية على المعرفة والبنية التحتية، ورفع مستوى المعيشة بحيث يصل معدل دخل الفرد ما بين ١٥ -٢٠ ألف دولار أمريكي بحلول عام ٢٠٢٠.
- تعزيز مصادر النمو.
- تأكيد استدامة النمو للوفاء بالاحتياجات الحالية للبلاد دون المساس بحقوق الأجيال القادمة.

يبدو أن مخططي السياسات في ماليزيا أدركوا بأن الأزمة المالية بدأت بالفعل في نقض النظام القديم وفتح فرص لنظام جديد، لقد ولى عهد الهيمنة الاقتصادية لمجموعة السبعة. ومحركات النمو العالمي الجديدة مثل الصين والبرازيل والهند بالإضافة إلى اقتصاديات أخرى سوف تنمو بشكل أسرع معززين أسماءهم في مجموعة العشرين. فالعديد من الدول تقوم حالياً بإعادة النظر في استراتجيات النمو الاقتصادي بها والتي منها سوف تنشأ قيادات عالمية جديدة، ويجب أن تكون ماليزيا إحدى هذه القيادات، هذا ما فهمه الماليزيون تماماً.

نشرة الحكومة الماليزية في الأوساط الإعلامية عبارة ماليزية للسياسة المالية العامة في ظل الوضع الراهن تعبر عن: "ماليزيا تتحدى بريطانيا كمركز للمالية الإسلامية المتوافق مع القوانين الشرعية"[١٢] فهي تسعى لتطوير نظامها القانوني ليكون بديلاً عن القانون الإنجليزي...خاصة بما يتعلق بالصكوك. والهدف هو موقف الإدارة الماليزية من القوانين مثل

(١١) الدرمكي، إبراهيم. مقالة بعنوان "هل تنضم ماليزيا إلى مصاف القيادات العالمية؟"، مجلة الخليج، ٢٠١٠.

(١٢) Malaysia Challenging U.K. as Finance Hub for Shariah Law: Islamic Finance. 2010 .

"قانون الاختيار للمعاملات المالية الإسلامية على الصعيد العالمي"، فقد صرح أحد المسؤولين في البنك المركزي في بيان ٣٠ أغسطس ٢٠١٠. عن محاولة الامتثال لمبادئ الشريعة الإسلامية في التوسع في هذه الصناعة، وأن شركات الخليج مازالت تقليدية في كتابة العقود حسب قانون المملكة المتحدة للاستفادة من النظام القانوني في البلاد المتقدمة.

صناعة التمويل الإسلامي مع أصول تزيد قيمتها على تيرليون توسيع ١٥ % سنويا يحتاج إلى تطوير الخدمات التي يمكن أن تفوز ماليزيا عالمياً بثقة المستثمرين مع الأخذ بعين الاعتبار التفسيرات المختلفة للأعراق والثقافات والأديان. نشره د. فتح الرحمن يوم الخميس ٢٠٠٩/٠٦/٠٤ في صحيفة ستار اليومية الماليزية قائلاً: "الاقتصاد الإسلامي وأسسه القائمة على منع الربا وحرية الأسواق وفق الضوابط الشرعية وإعلاء قيمة الكسب من خلال المخاطرة والعمل وتمجيد حرية العمل والكسب الشريف، فضلاً عن ضوابط المصرفية الإسلامية وغيرها، لكل هذه الأسس إذا تم تطبيقها بصورة تتماشي مع ظروف إي اقتصاد دوراً مهماً في منع الأزمات المالية أو التقليل من حدتها إذا حدثت". (١٣)

كثر الحديث مؤخراً عن أهمية ضوابط الاقتصاد الإسلامي في منع الأزمات ولكن في تقديري أن هذه الأسس والضوابط تحتاج لوضعها في قوالب تتفق مع الممارسات الاقتصادية الحالية سواء في البلدان الغربية أو الإسلامية وهذه التحديات في مجملها محل اختلاف من الفقهاء والشرعيين. أن نمو حجم المصرفية الإسلامية في العقود الثلاث الماضية أعطى الاقتصاد الإسلامي إمكانيات واسعة للاعتماد عليه كنظام مؤهل لإدارة الاقتصاد الكلي ، ولكن تبقى نظريا إمكانية حدوث أزمات اقتصادية ناتجة عن عدم التوازن بين العرض والطلب وهذه ظاهرة طبيعية تستلزم تدخل الدولة لإزالة تشوهات السوق وهذه مسألة مؤصلة ومتأصلة في الفلسفة الإسلامية .طالما يعمل الاقتصاد الإسلامي بمبدأ الحرية الاقتصادية (ليس بمنطق النظام الرأسمالي) فانه لا بد من حدوث نوع من الاختلالات الكلية وهنا يأتي دور الدولة في وضع السياسات الكفيلة بإدارة الاقتصاد .

خلاصة البحث:

حققت ماليزيا نمواً اقتصادياً بنسبة ٨,٩% في الربع الثاني من هذا العام، لتعلن عن خطة طموحة بقيمة ٤٤٤ مليار دولار لحفز اقتصادها خلال العقد القادم، تشمل أسساً في إنشاء شبكة اتصالات ضخمة وتطوير الطاقة النووية وبناء خط سكك حديدية عالية السرعة إضافة إلى توفير ملايين الوظائف وزيادة دخل البلاد.

وقال إدريس جالا الوزير المكلف بصياغة هذه الخطة إن ٦٠% من الاستثمارات المزمعة سيكوم مصدرها القطاع الخاص وسيأتي ٣٢% من شركات شبه حكومية، فيما ستتكفل الدولة بنسبة ٨ % وستشمل الخطة ١٢ مجالاً تراوح بين النفط والغاز وزيت النخيل والزراعة إلى السياحة والخدمات المالية والتعليم والبنية التحتية الحضرية، وستوفر ٣,٣ ملايين وظيفة جديدة، ٦٠% منها ذات رواتب متوسطة أو مرتفعة، كما تهدف إلى زيادة دخل البلاد من ١٨٨ مليار دولار في عام ٢٠٠٩ إلى ما يقرب من ٥٢٣ مليار دولار بحلول عام ٢٠٢٠، ورفع متوسط دخل الفرد من

(١٣) http://www.bloomberg.com/news/2010-09-08/malaysia-challenging-u-k-as-hub-for-sukuk-law-islamic-credit.html

٦٧٠٠ دولارا إلى ١٥ ألف دولار، للوصول إلى معايير البنك الدولي للدول ذات الدخل المرتفع. وأكد جالا أنه تم تحديد ١٣١ مشروعا في إطار خطة لمدة عشرة أعوام، والمعروفة باسم برنامج التحول الاقتصادي، لبدء توجه ماليزيا إلى مصاف الدول ذات الدخل المرتفع.

يؤكد الباحث بعد إطلاع على معظم التقارير الإدارية والمالية للخطط التنموية لماليزيا خلال عشرين سنة قادمة، أنه لا يوجد لدى ماليزيا وقت لتضيعه فهي بحاجة إلى استكمال التحول الاقتصادي الجذري حسب خطط استراتيجية حديثة متخلية عن محركات النمو التقليدية، لأن الاستثمارات الأجنبية المباشرة في ماليزيا في السنوات الأخيرة قد انخفضت إلى ١,٤ مليار دولار في عام ٢٠٠٩، كما خسرت القدرة على المنافسة أمام دول مثل سنغافورة وتايلند لذا وصف البنك الدولي توجه ماليزيا لتعزيز الاستثمار مع إحداث الإصلاحات اللازمة له، فماليزيا تعرض نموذجا اقتصادياً جديداً ينتظر أن يكشف رئيس وزراء ماليزيا نجيب عبد الرزاق عنه لأنه يهدف إلى استمالة المستثمرين الأجانب الذين ينفرون من الاستثمار بثالث أكبر اقتصاد بآسيا لعوامل منها الفساد والخصومات السياسية، وفق ما يقول محللون.

وفي إشارة واضحة إلى أن الإصلاح المطلوب للسياسات الاقتصادية الراهنة ينبغي أن يوازن بين مطالب المستثمرين ومؤيدي الائتلاف الحاكم، فقد قال رئيس الوزراء نجيب عبد الرزاق إنه ينبغي على الحكومة أن تعتمد على سياسات تتوافق مع متطلبات السوق، وفي الوقت نفسه تضمن دعم الشعب لها. فهذا النموذج الاقتصادي الجديد يرمي إلى جلب الاستثمارات الأجنبية لدعم نمو الاقتصاد المحلي، وإيجاد وظائف تشمل الإصلاحات المطلوبة لتنفيذ الخطة مع خصخصة أصول حكومية مع ردم الهوة الاقتصادية بين المكونات العرقية للدولة خاصة بين الأغلبية الملاوية والأقلية الصينية.

وأخيراً، فإن محور فلسفة الإدارة الاقتصادية الماليزية، يتلخص في المزج الجيد بين آليات السوق والتدخل الحكومي، وكذلك إشراك مختلف الفئات الاجتماعية في عملية التنمية، بقيادة إدارة اقتصادية حكيمة توحي بالثقة. ركزت ماليزيا بعد الأزمة على استعادة قيمة العملة والحفاظ عليها، وزيادة متوسط الدخل ودعم الفقراء، وتخفيف حدة التضخم والحفاظ على القدرة الشرائية للأجر. فقد استندت هذه التوجهات على التمدين "عكس الترييف"، لتصل نسبة سكان المدن إلى ٦٠% وعلى التدريب والتأهيل، وبالتالي عرض قوة العمل الماهرة والقادرة على سد حاجات الصناعة المتنامية، كما أنها عملت على التقليل من الاعتماد على العمالة الأجنبية. ورفع كفاءة التعليم لذلك كان من الضروري تحسين مستوى التعليم، وربط الأجور بإنتاجية العمل، وزيادة المصروفات على التنمية ١٦,٣% من الموازنات. لذا حسب دائرة الإحصاء المركزي، كانت المؤشرات الاقتصادية الماليزية، تؤكد تحقيق الأهداف. فقد وصل النمو العام ٢٠٠٦ إلى ٦%، وفي الأشهر الثلاثة الأولى من العام ٢٠٠٧ إلى ٥,٣%. وتراجعت نسبة التضخم إلى ٢% فقط العام ٢٠٠٦ وكانت الخدمات والبناء أساس المساهمة في النمو، حيث كانت النسب ٩,٦% و٤% على التوالي، إما الزراعة فكانت ٢% والصناعة ١,٧% والتعدين ١,١%.حصة الفرد من الصادرات ٤٨٠٠ دولار، وهذا أعلى من حصة الفرد الأميركي حيث تصل إلى ٣١٠٠ دولار.إذن، عادت ماليزيا نمرا أقوى وأفضل من السابق.